



وثيقة معلومات المشروع المراجعة/  
صحيفة بيانات سياسات الضمانات الوقائية المتكاملة

مرحلة التقييم / تاريخ الإعداد أو التحديث: 09 مايو 2017 / رقم التقرير: PIDISDSA21281



## معلومات أساسية

### أولاً: بيانات المشروع الأساسية

الدولة:	الرقم التعريفي للمشروع:	الرقم التعريفي للمشروع: للمشروع الأصلي (إن وجد):	اسم المشروع:
الأردن	P161905	مشروع تمويل الشركات الناشئة الابتكارية	

المنطقة:	التاريخ المقترح للتقييم:	التاريخ المقترح لمجلس الإدارة:	القطاع (الرئيسي):
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	04 مايو 2017	03 يوليو 2017	التمويل والأسواق

أداة الإقراض:	الجهة المقترضة	الجهة المنفذة
تمويل مشروع استثماري	الحكومة الأردنية	الشركة الاردنية لضمان القروض

### الهدف الإنمائي المقترح

يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في زيادة عرض مستثمري القطاع الخاص تمويل المراحل الأولى من المؤسسات الابتكارية الصغيرة والمتوسطة.

### المكونات

التمويل المختلط من رأس المال والدين

تدفق الصفقات

إدارة المشروع

الرسوم المقطوعة

التمويل (بالمليون دولار)

المبلغ	مصدر التمويل
50.00	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
48.00	المصادر العامة للبلد المقترض
<b>98.00</b>	<b>التكلفة الإجمالية للمشروع</b>

فئة التقييم البيئي

F - تقييم الوسيط المالي

القرار

فوضت المراجعة بالاستمرار في الإعداد

قرارات أخرى (حسب الحاجة)



## ثانياً: المقدمة والسياق

### السياق القطري

شهد معدل النمو الاقتصادي في الأردن حالة من الانخفاض نتيجة لآثار التباطؤ الاقتصادي العالمي والأزمة الإقليمية الحالية. في عام 2015 سجل الأردن أدنى معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال أربع سنوات، 2.4%، أي بانخفاض بنسبة 0.7 نقطة مئوية عن عام 2014. ومن المتوقع أن يظل معدل النمو الاقتصادي في الأردن ثابتاً عند 2.3% في 2016. وقد أثرت تداعيات الأزمة السورية سلباً على الاقتصاد الأردني نظراً لعدة أسباب من بينها: إغلاق طرق التجارة مع العراق والأردن لدواعي أمنية وتباطؤ حركة السياحة. وقد أدى تدفق أكثر من 655.496 لاجئاً سورياً مسجلاً منذ عام 2012 إلى زيادة الطلب على الطاقة والمياه والخدمات العامة، ما أدى إلى زيادة الضغط على الإنفاق الحكومي.

يمثل ارتفاع معدلات البطالة أحد أكبر التحديات التي تواجهها البلاد، لذا يعد توفير القطاع الخاص للوظائف من الأولويات التي يسعى لتحقيقها برنامج ضبط وتصحيح أوضاع المالية العامة الجاري تنفيذه، مما أدى إلى إحداث تغيير في الدور التاريخي الذي تلعبه الحكومة كونها المصدر الأساسي أو الوحيد لتوفير الوظائف. نظراً للمستوى التعليمي الجيد الذي يتمتع به العمال الأردنيين، ترتفع أجور التحفظ الخاصة بهم ويفضلون البقاء دون عمل حتى يتمكنوا من الحصول على وظيفة في القطاع العام، بل ويمكن أن يظلوا دون عمل لعقود، معتمدين على التحويلات المالية من الأقارب العالمين في دول مجلس التعاون الخليجي. ومع هبوط أسعار البترول والجهود التي تبذلها حكومات دول مجلس التعاون الخليجي لدعم توظيف مواطنيها، فإن هذا السيناريو لا يمكن أن يستمر، ولا بد أن يقوم الأردن بتغيير العقد الاجتماعي وتيسير فرص اقتصادية بديلة للأردنيين من خلال تطوير القطاع الخاص ليصبح أكثر فعالية وتنافسية.

وفقاً لتقرير البنك الدولي "الوظائف والامتيازات" لعام 2014، في الأردن، مثل معظم الدول الأخرى، نجد أن الشركات الناشئة (الشركات التي يقل عمر نشاطها التجاري عن 4 سنوات) هي مصدر توفير فرص العمل. ومع ذلك، ينخفض معدل إنشاء مثل هذه الشركات بسبب العوائق التي تعترض بيئة الأعمال وفرص الحصول على التمويل. فلكل 10 آلاف شخص في سن العمل، يتم إنشاء 7 شركات جديدة فقط من الشركات ذات المسؤولية المحدودة سنوياً في الأردن مقارنةً بنحو 26 شركة جديدة في الدول النامية الأخرى في جميع أنحاء العالم.

وفي أكتوبر 2016، أصدر مجلس السياسات الاقتصادية الأردني مجموعة توصيات مكونة من 38 توصية لمساعدة الحكومة في تخطي العقبات الاقتصادية وتعزيز الاقتصاد القومي. وقد أقر المجلس جميع هذه التوصيات في 7 سبتمبر 2016 مستهدفاً تنفيذ هذه التدابير في أسرع وقت ممكن. وكانت أولى التوصيات التي اقترحتها المجلس تأسيس صندوق لتيسير تمويل الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الابتكارية سعياً وراء زيادة مستوى الشركات الناشئة التي تمتلك إمكانات نمو عالية. في هذا الإطار، طلبت حكومة الأردن من البنك الدولي قرض بقيمة 50 مليون دولار لتأسيس الصندوق المذكور لتوفير التمويل للشركات الناشئة، كما طلبت من البنك تزويدها بالدعم المطلوب للمساعدة في تعزيز الأفكار الإبداعية وتنمية المؤسسات التجارية القادرة على البقاء.

### السياق القطاعي والمؤسسي

يواجه النظام البيئي الشامل لزيادة الأعمال في الأردن العديد من الفجوات والتحديات والتي تحول دون إنشاء الشركات الناشئة ونموها، ويتصدر التمويل قائمة هذه التحديات. من جانب رواد الأعمال (أي جانب الطلب)، يفتقر العديد من الأفراد إلى التعليم والتدريب اللازم المطلوب لنجاح تنمية الأعمال، ويدير رواد الأعمال أنشطتهم في بيئة أعمال مرهقة وغير واضحة من الناحية التنظيمية، إضافة إلى عدم كفاية المنتجات المالية التي يمكن أن تدعم رائد الأعمال طوال فترة حياة المشروع. ومن جانب السياسة، هناك قيود على إنشاء الصناديق الاستثمارية وتحديات ذات صلة بالضرائب والإفلاس والحد الأدنى من رأس المال، الجاري تناولها من خلال مختلف البرامج التي ينفذها البنك الدولي ومنظمات التنمية الدولية الأخرى. ومن جانب المستثمر (جانب الطلب)، يرغب المستثمر في رؤية أفكار ابتكارية ورواد أعمال وعامل مهرة حتى لا يتهدد نجاح أعماله، كما يرغب في هيكل قانوني وتنظيمي وضريبي ملائم لمختلف أدوات التمويل ولحماية ما لهم من حقوق وأصول، والقدرة على استرداد أموال في حالة التصفية (حماية المستثمر وقانون الإفلاس وحماية حقوق الملكية الفكرية).

يعد النظام البيئي الشامل في الأردن متطوراً نسبياً حيث أنه لا يفتقر إلى الأفكار الابتكارية والإبداعية، إلا أن القدرة على إقامة نوع الشركات الناشئة التي يمكن أن يعتبرها المستثمرون قابلة للاستمرار والنمو لا تزال محدودة. يوجد بالأردن 10 حاضنات أعمال وحديقتين تكنولوجيتين وشبكة لرعاية الأعمال التجارية والعديد من كيانات دعم الأعمال والصادرات العاملة مع رواد الأعمال الجدد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تطوير خطط أعمالهم والوصول إلى الأسواق وإدارة مواردهم البشرية وغيرها من المهام المتعلقة بالأعمال. يشير المستثمرون في رأس المال إلى أن هناك إمكانات قوية لإقامة شركات ناشئة ناجحة في الأردن، ولكن هناك عدد



قليل جداً من البرامج الفعالة المعنية بالجاهزية للاستثمار وبرنامج التوجيه التي تركز على إعداد رائد الأعمال لاتباع العناية الواجبة والهيكلية التي تقتضيها صناعة الاستثمار في رأس المال، والمهارات الشخصية غير الفنية المطلوبة لتعزيز الأعمال وإدارتها. ومن ثم، يأتي رواد الأعمال إلى المستثمرين غير جاهزين تماماً، ليس لديهم فكرة حقيقية عن أساليب تقديم المقترح وبناء الفريق وإدارة الوقت والتفاوض والتقييم والحكمة والإفصاح المالي. علاوةً على ذلك، غالباً ما يجد رواد الأعمال الذين حالفهم الحظ وتمكنوا من جذب المستثمرين المهتمين برعاية الأعمال أو تمويل مراحلها الأولى، بحاجة إلى المشورة الدائمة حيث لم يحم سوى القليل منهم بإدارة عمل شهد النمو والنجاح. كما أنهم يفتقرون إلى المعرفة العملية المطلوبة للحفاظ على استمرارية الأعمال وتسريع النمو وجذب الاستثمارات من أجل تنمية أعمالهم.

### ثالثاً: الهدف الإنمائي المقترح

#### الهدف الإنمائي (من وثيقة تقييم المشروع)

يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في زيادة فرص استثمار القطاع الخاص في تمويل المراحل الأولى من المؤسسات الابتكارية الصغيرة والمتوسطة.

#### رابعاً: وصف المفهوم

سوف يتم تنفيذ هذا المشروع خلال 6 سنوات وينطوي على إنشاء مرفق تمويلي يسمى "صندوق الشركات الناشئة الابتكارية والشركات الصغيرة والمتوسطة" يديره القطاع الخاص ليقوم بضح الاستثمارات في الشركات الابتكارية والمراحل الأولى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستفادة من صناديق القطاع الخاص. وسوف يدعم هذا الصندوق النظام البيئي الشامل لريادة الأعمال حتى يتمكن من إنتاج تدفق صفقات قابل للاستمرارية للشركات الناشئة. وسوف تكون الشركة الأردنية لضمان القروض مسولة عن التأسيس القانوني لصندوق الشركات الناشئة الابتكارية وسوف تعين مدير من القطاع الخاص لإدارة أنشطة الصندوق يقدم تقاريره لها. الشركة الأردنية لضمان القروض هي شركة خاصة خاضعة لإشراف دائرة مراقبة الشركات الذي تقوم بمراقبة جميع الشركات الخاصة. وسوف يتم تعبئة رأس مال صندوق الشركات الناشئة الابتكارية عن طريق قرض البنك الدولي مضافاً إليه مبلغ آخر في صورة تمويل مشترك يقدم إلى الصندوق من البنك المركزي الأردني.

سوف يتم توزيع الأموال المخصصة للمشروع على ثلاث مجالات: (1) تمويل الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الابتكارية، بما في ذلك تقديم الحوافز للمستثمرين الشركاء من خلال دعم الاستثمار، و(2) دعم مقدمي خدمات النظام البيئي الشامل للمساعدة في خلق تدفق صفقات للمؤسسات القابلة للاستمرارية، و(3) إدارة المشروع.

المكون الأول: التمويل (44.75 مليون دولار من قرض البنك/ 53.5 مليون دولار الموازنة الإجمالية لصندوق الشركات الناشئة الابتكارية)

في إطار هذا النشاط، من المتوقع أن يستثمر صندوق الشركات الناشئة الابتكارية مبلغ 50 مليون دولار فيما يقرب من 200 شركة وتقديم الدعم للشركاء المستثمرين بقيمة 3.5 مليون دولار تقريباً. وسوف يتم الموازنة بين الاستثمارات في الشركات الناشئة بين المراحل الثلاث عالية المخاطر التي تمر بها المؤسسات والمصنفة على النحو التالي: التأسيس (قيمة حصة الاستثمار 50 ألف دولار - 280 ألف دولار أمريكي)؛ المرحلة الأولى (280 ألف دولار - 750 ألف دولار)؛ ورأس المال المخاطر (750 ألف دولار - 3 مليون دولار). ويمكن أن تأخذ الاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صورة أدوات رأس المال المختلط من رأس المال والدين مثل السندات القابلة للتحويل<sup>1</sup> وغيرها من أشكال القروض الميسرة التي يعتبرها المستثمرون أو الوسطاء ضرورية لنجاح الشركات. يتضمن الملحق رقم 2 تفاصيل استراتيجية الاستثمار وأدوات الدين المختلط.

سوف تكون الاستثمارات بمثابة فرص في جميع القطاعات. ولكن من المتوقع أن توجه الاستثمارات في المقام الأول إلى قطاع التكنولوجيا والإعلام والاتصالات وقطاع الخدمات، وبعضها إلى قطاع الأعمال التجارية الزراعية وقطاع الصناعات الدوائية والمياه والطاقة النظيفة. سوف تستخدم استراتيجية الاستثمار الخاصة بصندوق الشركات الناشئة الابتكارية مجموعة من الاستثمارات المباشرة

<sup>1</sup> السند القابل للتحويل هو مبلغ مالي يمنح إلى إحدى الشركات مقابل أسهم في رأس مال الشركة، ويسدد هذا المبلغ لاحقاً كقرض عندما تبدأ الشركة في تحقيق إيرادات.



في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب صناديق الاستثمار الخاصة التي تسعى وراء زيادة التمويل في صفقات محددة، والاستثمارات غير المباشرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الصناديق (كشريك متضامن).

## دعم الاستثمار

من أهم الأسباب التي تجعل المستثمر يبتعد عن المساهمة في الشركات التي لا تزال في مراحلها الأولى، ارتفاع تكاليف المعاملات المتكبدة للمساعدة في نجاح الشركات الشاببة الابتكارية بعد حصولها على رأس المال. توفر الشركات الراسخة الجهود والتكاليف مقارنةً بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة. لتقديم حافز لمديري الصناديق الشريكة والمستثمرين المتشاركين للاستثمار في الشركات الناشئة الابتكارية، سوف يقدم صندوق الشركات الناشئة الابتكارية للصناديق الشريكة، إلى جانب رأس المال، مبلغ مالي (غير قابل للاسترداد) لتغطية التكاليف ذات الصلة بدعم نمو الشركات الناشئة الابتكارية. قد تنطوي أنشطة دعم الاستثمار تكاليف مهنية ومالية وقانونية وإدارية ترتبط بتسجيل وتحديث براءات الاختراع والاختبارات الميدانية للمنتج في السوق الجديدة ودعم أنشطة المكاتب الخلفية (المحاسبة والشؤون القانونية والتسويق والإدارة) والتي لا توجد عادةً في الشركات الصغيرة.

## 2- تدفق الصفقات (قرض بنكي بقيمة 3.125 مليون دولار أمريكي/ إجمالي الموازنة 6.25 مليون دولار)

سوف تعتمد جودة وعدد الاستثمارات الصالحة التي يقوم بها صندوق الشركات الناشئة الابتكارية على نظام بيئي قوي قادر على توفير فرص في مجال ريادة الأعمال في أنحاء الأردن وتوصيلها إلى المزيد من المشروعات الناشئة القابلة للاستمرار. ويشمل ذلك رواد الأعمال من المناطق المتأخرة والصناعات التي تفتقر إلى القدر الكافي من الخدمات (سوى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، والمجموعات التي تعاني من نقص الخدمات مثل رائدات الأعمال. وبالنسبة إلى شباب الخريجين المتعلمين، تعد مصادر المساعدة في دعم إبداعهم والمفهوم الابتكاري نقطة انطلاق أساسية عند النظر في بدء مشروعاتهم، أو الانضمام إلى فريق من رواد الأعمال. لذا يجب أن تكون المؤسسات الداعمة لريادة الأعمال قادرة على تقديم الدعم المناسب الذي يساعد في إنشاء شركات جاذبة للمستثمرين.

في إطار هذا النشاط، سوف يدعم صندوق الشركات الناشئة الابتكارية 400 رائد أعمال/ مؤسسة صغيرة ومتوسطة على الأقل لتجهيزهم للمستثمر، وكذلك تحسين جودة وتنوع الخدمات التي تقدمها الأطراف الوسيطة والشبكات والتي تستهدف خلق تدفق الصفقات في الأردن. الهدف من ذلك هو توفير 140 صفقة قابلة للاستثمار يتم النظر في تمويله من جانب صندوق الشركات الناشئة الابتكارية. وفي إطار إدارة المشروع، سيقوم صندوق الشركات الناشئة الابتكارية بتقييم تطوير النظام البيئي سنوياً، وتحديد المجالات التي تحظى بأولوية التركيز عليها خلال العام التالي.

سوف يقوم صندوق الشركات الناشئة الابتكارية بالتعاقد/ الاستعانة بمصادر خارجية مع المزيد من مقدمي الدعم مثل مسرعات الأعمال، وحاضنات الأعمال، والكيانات الداعمة لتنمية الأعمال وغيرها) طبقاً للمعايير التي نص عليها دليل عمليات المشروع، وتغطية تكلفتها وتنفيذ الأنشطة التالية الرامية إلى خلق تدفق الصفقات.

(أ) برامج حاضنات/ مسرعات الأعمال. تستهدف تلك البرامج مشروعات جديدة أو فرق عمل تخطط لإقامة مشروع. وسوف يحفز البرنامج من 10 إلى 12 مجموعة من رواد الأعمال، وستتضمن كل مجموعة من 15 إلى 20 مشروع أو فريق. تتضمن برامج تسريع الأعمال دعم محدد بوقت (من ثلاثة إلى ستة أشهر) وتشمل فعاليات منظمة، وتدريب، وتوجيه مكثف لاختبار مدى صلاحية نموذج عمل أو منتج يستخدم طرق ضعيفة خاصة بالمشروعات الناشئة، وعملية تطبيق تكون بالأساس متاحة أمام الجميع، لكنها تتمتع بتنافسية كبيرة، ومجموعات أو فئات من أصحاب المشروعات الناشئة بدلاً من الشركات المفردة.

(ب) برامج الجاهزية للاستثمار وخدمات تنمية الأعمال للمشروعات الناشئة التي تسعى للحصول على رأس مال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتطلع لزيادة نموها بشكل كبير. يستهدف هذا الدعم مشروعات قائمة بالفعل وتحتاج إلى نوع محدد من المساعدة لتصبح جاهزة/مؤهلة للاستثمار من خلال صندوق الشركات الناشئة الابتكارية. قد يكون مصدر المشروعات، التي تسعى وراء الاستثمار من جانب صندوق الشركات الناشئة الابتكارية، هو مشروعات ناشئة انبثقت مؤخراً عن برنامج تحفيز وتحتاج إلى الاستمرار وإلى برنامج جاهزية للاستثمار، أو مؤسسات صغيرة ومتوسطة قائمة تسعى لتوسيع نطاق عملها من خلال منتج مبتكر أو عملية مبتكرة وتحتاج إلى المزيد من الخدمات المحددة لتنمية الأعمال.

(ت) إنشاء شبكات رعاة الأعمال التجارية. إنشاء مجموعتين من رعاة الأعمال التجارية الأردنيين على الأقل من خلال دعم إنشاء مجموعة جديدة، وتصميم وإقامة شبكة، وتدريب وإرشاد مديري المجموعات، وتدريب وإرشاد أعضاء مجموعة رعاة الأعمال، ودعم أنشطة على مستوى النظام تفيد كل الشبكات الأردنية لرعاة الأعمال.



### 3- قرض بنكي لإدارة المشروع بقيمة 2 مليون دولار، إجمالي الموازنة 4 مليون دولار)

ث) سوف تغطي الأموال المتضمنة في إطار هذا النشاط تكاليف إدارة مشروع صندوق الشركات الناشئة الابتكارية طوال مدة المشروع. وسيتم إنشاء وحدة تنفيذ المشروع داخل صندوق الشركات الناشئة الابتكارية. تشمل تكاليف وحدة تنفيذ المشروع رسوم إدارة واستشارة، وعمليات، وتكاليف إدارية لإدارة الاستثمار في المشروع والإشراف عليه، وأنشطة لخلق تدفق الصفقات. كذلك سوف تدعم أموال المشروع تكاليف وحدة تنفيذ المشروع فيما يلي: أنشطة التدريب وبناء القدرات، والتسويق، وإجراء عمليات تقييم وتحليل النظام البيئي الأشمل، والوصول إلى المناطق (مواقع إلكترونية ومؤتمرات)، وأنشطة إشراك المواطنين، والمتابعة والتقييم، ومراجعة ومتابعة الضمانات الوقائية، والتكاليف القانونية، والمحاسبة والتدقيق، والإدارة المالية. كذلك سوف تغطي أموال المشروع التكاليف التي تحددها الشركة الأردنية لضمان القروض لإقامة صندوق الشركات الناشئة الابتكارية وإجراء الائتمان الضروري والإشراف على الضمانات الوقائية، بما في ذلك إدارة التعامل مع التطلعات كهيئة منفذة للمشروع.

#### خامساً: التنفيذ

##### الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ

سوف يتم إنشاء صندوق الشركات الناشئة الابتكارية كشركة خاصة مساهمة طبقاً لقانون الشركات الأردني رقم 22 لعام 1997. وسيخضع الصندوق طبقاً لوضعه بموجب قانون رقم 22 لإشراف دائرة مراقبة الشركات التي تتولى الإشراف على كافة الشركات الخاصة.

من أجل تشجيع مشاركة القطاع الخاص وتعزيز الشفافية والتنفيذ التجاري، تم الاتفاق على أن يتم تفعيل صندوق الشركات الناشئة الابتكارية، من خلال الشركة الأردنية لضمان القروض التي ستعمل بصفقتها الراعي المحلي للمشروع. فيما يلي الاتفاقيات القانونية التي سيتم توقيعها لتفعيل المشروع:

1. سوف توقع وزارة التخطيط والتعاون الدولي على اتفاقية القرض، وتحصل على قرض من البنك الدولي نيابةً عن الحكومة الأردنية، التي ستكون مسؤولة عن تسديد القرض إلى البنك الدولي في الوقت ذاته.
2. سوف يوقع البنك الدولي على اتفاقية مشروع مع الشركة الأردنية لضمان القروض بصفقتها الكيان المسؤول عن تنفيذ المشروع طبقاً لاتفاقية القرض ودليل عمليات المشروع.
3. سوف توقع وزارة التخطيط والتعاون الدولي على اتفاقية تمويل مشترك مع البنك المركزي الأردني فيما يتعلق بالتمويل المشترك الذي سيقدمه البنك المركزي الأردني إلى المشروع.
4. سوف توقع وزارة التخطيط والتعاون الدولي على اتفاقية فرعية مع الشركة الأردنية لضمان القروض بصفقتها الهيئة المنفذة.

سوف تكون الشركة الأردنية لضمان القروض مسؤولة قانوناً عن إنشاء الصندوق، وسوف تكون عضو في الهيئة التنفيذية والرئيسة المسؤولة عن الإشراف على صندوق الشركات الناشئة الابتكارية وعن ضمان مطابقة عملية التنفيذ لمتطلبات البنك الدولي كما هو موضح في دليل عمليات المشروع. سوف تعين الشركة الأردنية لضمان القروض مديراً مؤهلاً من القطاع الخاص لإنشاء وحدة تنفيذ المشروع داخل صندوق الشركات الناشئة الابتكارية ويكون مسؤولاً عن تنفيذ أنشطة المشروع وعن متابعتها والإشراف عليها، وإدارة الائتمان والضمانات الوقائية وتقديم التقارير. الشركة الأردنية لضمان القروض هي الكيان المنفذ من خلال قرض المشروع، وسوف تكون مسؤولة عن ضمان إدارة كافة الائتمانات، وتقديم التقارير من جانب صندوق الشركات الناشئة الابتكارية تتم بشكل صحيح، وأنه يتم إبلاغ البنك الدولي بها، في حين يكون صندوق الشركات الناشئة الابتكارية هو وحدة تنفيذ المشروع، ويكون مسؤولاً عن تنفيذ كافة الأنشطة، وعن المتابعة والتقييم، وإبلاغ البنك الدولي بسير العمل في المشروع.

سوف تضع الشركة الأردنية لضمان القروض الضوابط اللازمة لضمان سير تنفيذ المشروع وفقاً لاستراتيجية الاستثمار المتخصصة الشفافة واستراتيجية المراقبة التي يقودها القطاع الخاص. ومن بين هذه الضوابط تشكيل مجلس إدارة أغلب أعضائه من القطاع الخاص وتشكيل لجنة استثمار مستقلة بمعرفه صندوق الشركات الناشئة الابتكارية، جميع أعضائها من خبراء القطاع الخاص ليقومون بتحديد الاستثمارات وإجراءات إنهاء الجزاءات التي يقترحها فريق إدارة الصندوق. وسيتم اختيار هيكل مجلس الإدارة ولجنة الاستثمار طبقاً للمعايير المشار إليها في دليل عمليات المشروع وطبقاً لشهادة عدم الممانعة التي يصدرها البنك الدولي. وسوف تقوم الشركة الأردنية لضمان القروض بتوقيع اتفاقية إدارة مع مدير الصندوق المختار لتحديد مسؤوليات الشركة باعتبارها الجهة المشرفة ومدير



الصندوق باعتباره المسئول عن إدارة أنشطة الاستثمارات وأنشطة تدفق الصفقات وتقديم المعلومات والتقارير المطلوبة إلى الشركة الأردنية. اعتمد مجلس الوزراء في قراره رقم 2283 الصادر بتاريخ 19 مارس 2017، الهيكل القانوني وهيكل الحوكمة لصندوق الشركات الناشئة الابتكارية بما في ذلك معايير اختيار خبراء مستقلين من القطاع الخاص كجزء من مجلس الإدارة ولجنة الاستثمار. وقد حصلت الشركة الأردنية لضمان القروض على الموافقة على تأسيس صندوق الشركات الناشئة الابتكارية في إطار الهيكل المقترح، وذلك بموجب قرار مجلس إدارة الشركة الصادر في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2 فبراير 2017.

#### الخروج من صندوق الشركات الناشئة الابتكارية

سوف تمتلك الشركة الأردنية لضمان القروض أسهمها في الصندوق بالنيابة عن الحكومة الأردنية حتى تتم تصفية الأصول ورد العائدات إلى الحكومة والبنك المركزي الأردني. لا يعتمد سداد قرض البنك الدولي على إيرادات صندوق الشركات الناشئة الابتكارية وإغلاقه. وسوف تكون الحكومة مسؤولة عن سداد القرض عملاً بالشروط والأحكام المنصوص عليها في اتفاقية القرض. تعهد البنك المركزي الأردني بالمساهمة في رأس مال الصندوق بمبلغ 48 مليون دولار، بالإضافة إلى قرض البنك الدولي<sup>2</sup>. وسوف يتم صرف جزء من هذا المبلغ (13.88 مليون دولار) إلى الصندوق خلال فترة تنفيذ المشروع. وفي نهاية هذه الفترة (6 سنوات) سوف يصرف البنك المركزي الأردني المبلغ المتبقي في جولة تمويل ثانية للصندوق، ومن خلال ذلك، سوف يتمكن الصندوق من إعادة توازن استثماراته واكتساب سمة الاستدامة حتى تتم تصفية جميع الاستثمارات أو الخروج منها (تستغرق استثمارات تمويل المراحل الأولى من الأعمال في الأردن متوسط من 7 إلى 9 سنوات قبل إمكانية الخروج منها).

#### سادساً: موقع المشروع والخصائص المادية البارزة ذات الصلة بتحليل سياسات الضمانات الوقائية (إذا كانت معروفة)

سيتم توفير التمويل للشركات الناشئة المحتملة في المملكة الأردنية الهاشمية. ولكن، من المتوقع أن تتخذ معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقراتها في عمان أو غيرها من المدن الكبرى. وعلى الرغم من أن المشروع لا يستهدف قطاعاً محدداً نظراً للتركيبية الحالية للقطاع الخاص في الأردن، إلا أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سوف تعمل في مجال أنشطة قطاعات الخدمات وتكنولوجيا المعلومات.

#### سابعاً: أخصائيو سياسات الضمانات الوقائية البيئية والاجتماعية في الفريق

تريسي هارت، ماريانا ت. فيليشيو

سياسات الضمانات الوقائية التي قد تُطبق

التوضيح (اختياري)	هل تم تفعيلها؟	سياسات الضمانات الوقائية
قامت مجموعة البنك الدولي بفحص مكونات المشروع المقترح، وقررت أن يتم تصنيف هذا المشروع ضمن فئة الوسيط المالي وفقاً لسياسات عمليات البنك رقم OP 4.01. لذلك، تم إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية، وأصبح متاحاً على موقع الشركة الأردنية لضمان القروض في 26 أبريل 2017 وعلى موقع البنك الدولي في 3 مايو 2017. وتم نشر الملخصات التنفيذية لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية باللغتين الإنجليزية والعربية على موقع البنك الدولي الخارجي في 5 مايو 2017.		
يُشار إلى المؤسسات المالية المختارة لتنفيذ الاستثمارات ودعم النظام البيئي في هذا السياق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتشمل هذه المؤسسات صناديق استثمار رأس المال المُخاطر وصناديق التمويل من المستثمرين/ تمويل مرحلة بداية رأس المال، ومقدمي الدعم للنظام البيئي الأشمل. ومن المتوقع أن تكون معظم استثمارات المشروع الفرعي التي يدعمها هذا المشروع في مجال الخدمات أو التكنولوجيا، مع عدم أو محدودية وجود أي مخاطر بيئية أو اجتماعية ترتبط بهذه الاستثمارات (أي الفئة ج، أو الفئة الثالثة في الأردن). علاوة على ذلك، نظراً لكون	نعم	التقييم البيئي (OP/BP 4.01)

<sup>2</sup> وفقاً للتوصية التي أقرها مجلس الوزراء، يلتزم البنك المركزي الأردني بالمساهمة بمبلغ يعادل قيمة قرض البنك الدولي 50 مليون دولار.



المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تزال في أولى مراحلها (مرحلة إثبات صحة المفهوم ومرحلة ما قبل الإنتاج) ونظراً لحجم هذه المؤسسات، فمن المتوقع عدم وجود إنتاج مادي أو اقتصادي طوال فترة تنفيذ مشروع البنك الدولي. ومع ذلك، فمن المسلم به أنه قد تكون هناك بعض الاستثمارات (مثل الطاقة المتجددة، والمستحضرات الدوائية، والأعمال التجارية الزراعية) والتي يمكن تحديد ما صاحبها من مخاطر بيئية واجتماعية. سوف تستبعد عملية فحص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أي من مشروعات الفئة "أ" (مشروعات الفئة الأولى في الأردن)، وسوف تعمل على تحديد النظم اللازمة لإدارة مشروعات الفئة "ب" والتخفيف من آثارها (الفئة الثانية في الأردن). وبالنسبة لمشروعات الفئة "ب"، سوف يتم إعداد خطة للإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع الفرعي، وسوف تتم مراجعتها واعتمادها وفقاً للمعايير الأردنية ومعايير البنك الدولي.		
سوف تستبعد عملية فحص المشروعات الفرعية أي مشروع فرعي ينطوي على أنشطة تتعلق بالموائل الطبيعية.	لا	الموائل الطبيعية ( OP/BP 4.04)
سوف تستبعد عملية فحص المشروعات الفرعية أي مشروع فرعي ينطوي على أنشطة تتعلق بالغابات.	لا	الغابات (OP/BP 4.36)
تقتصر الأنشطة المحتملة في الأعمال التجارية الزراعية على الأنشطة الابتكارية في تعبئة وتغليف المنتجات الغذائية وتصنيعها وتسويقها وتوزيعها. سيتم استبعاد أي أنشطة فرعية قد تستلزم استخدام المبيدات الحشرية من المشروع ويتم إدراجها ضمن الأنشطة غير المؤهلة. كما تتضمن قائمة الفحص أسئلة حول استخدام المبيدات الحشرية للتأكد من فحص هذه الأنشطة.	لا	مكافحة الآفات (OP 4.09)
سوف يتم فحص جميع الاستثمارات أو المنح المحتملة لاستبعاد تلك الاستثمارات أو المنح التي قد تقع أو تستثمر في المناطق التي تحتوي على موارد حضارية مادية من تمويل صندوق الشركات الناشئة الابتكارية.	لا	الموارد الحضارية المادية (OP/BP 4.11)
لا يوجد أي شعوب أصلية في منطقة الخدمة.	لا	الشعوب الأصلية ( OP/BP 4.10)
من المتوقع أن يمول المشروع في المقام الأول المؤسسات الصغيرة في مجال الخدمات أو التكنولوجيا، ومن المتوقع أن يكون مقره في منطقة المكاتب المؤجرة. سوف تستبعد عملية فحص المشروعات الفرعية أي مشروع فرعي يتطلب الاستحواذ على الأراضي أو فقدانها أو تغيير استخدامها أو النزوح الاقتصادي. وبالتالي، لا يلزم وضع إطار لسياسة إعادة التوطين.	لا	إعادة التوطين القسري (OP/BP 4.12)
هذه السياسة لا تنطبق	لا	سلامة السدود ( OP/BP 4.37)
هذه السياسة لا تنطبق	لا	المشاريع على مجاري المياه الدولية (OP/BP 7.50)
هذه السياسة لا تنطبق	لا	المشروعات المقامة في المناطق المتنازع عليها ( OP/BP 7.60)



## أهم القضايا المتعلقة بسياسة الضمانات الوقائية وطريقة إدارتها

### أ- ملخص بأهم القضايا المتعلقة بسياسة الضمانات الوقائية

#### 1. صف أي قضايا تتعلق بالضمانات الوقائية والآثار المصاحبة للمشروع المقترح. حدد وصف أي آثار محتملة و/أو كبيرة النطاق و/أو مهمة و/أو لا يمكن تفاديها:

يُصنف هذا المشروع ضمن فئة الوسيط المالي وفقاً للتقييم البيئي للبنك الدولي رقم OP 4.01. صندوق الشركات الناشئة الابتكارية هو مؤسسة وسيطة توفر رأس المال وتقدم دعم زيادة الأعمال إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختارة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الوطاء. ويشمل الوطاء صناديق استثمار رأس المال المُخاطر وصناديق التمويل من المستثمرين/ تمويل مرحلة بداية رأس المال، ومقدمي الدعم للنظام البيئي الأشمل (المعجلات وحاضنات الأعمال ومراكز تنمية الأعمال).

تم نشر إطار الإدارة البيئية والاجتماعية، وأصبح على موقع الشركة الأردنية لضمان القروض في 26 أبريل 2017 وعلى موقع البنك الدولي في 3 مايو 2017. وتم نشر الملخصات التنفيذية لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية باللغتين الإنجليزية والعربية على الموقع الشبكي للبنك الدولي في 5 مايو 2017.

ومن المتوقع أن تكون معظم استثمارات المشروع الفرعي التي يدعمها هذا المشروع في مجال الخدمات أو التكنولوجيا، مع عدم أو محدودية وجود أي مخاطر بيئية أو اجتماعية ترتبط بهذه الاستثمارات (أي الفئة ج، أو الفئة الثالثة في الأردن). علاوةً على ذلك، نظراً لكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تزال في أولى مراحلها (مرحلة إثبات صحة المفهوم ومرحلة ما قبل الإنتاج) ونظراً لحجم هذه المؤسسات، فمن المتوقع عدم وجود إنتاج مادي أو اقتصادي طوال فترة تنفيذ مشروع البنك الدولي. ومع ذلك، فمن المسلم به أنه قد تكون هناك بعض الاستثمارات (مثل الطاقة المتجددة، والمستحضرات الدوائية، والأعمال التجارية الزراعية) والتي يمكن تحديد ما يصاحبها من مخاطر بيئية واجتماعية. سوف تستبعد عملية فحص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أي من مشروعات الفئة "أ" (مشروعات الفئة الأولى في الأردن)، وسوف تعمل على تحديد النظم اللازمة لإدارة مشروعات الفئة "ب" والتخفيف من آثارها (الفئة الثانية في الأردن). وبالنسبة لمشروعات الفئة "ب"، سوف يتم إعداد خطة للإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع الفرعي، وسوف تتم مراجعتها واعتمادها وفقاً للمعايير الأردنية ومعايير البنك الدولي.

يشير التقييم إلى أن الأنشطة الممولة في إطار المشروع لن تتضمن أي أعمال تتطلب استحواذ على الأراضي. وبالتالي، لا يلزم وضع إطار لسياسة إعادة التوطين. وقد تم إعداد إطار للإدارة البيئية والاجتماعية يتضمن قائمة بالمشروعات الفرعية غير المؤهلة، وآلية الفحص، ونظام المتابعة والإبلاغ، وسوف يتم إدراجهم في دليل عمليات المشروع للتعامل مع المخاطر البيئية والاجتماعية المحتملة.

سوف يطلع صندوق الشركات الناشئة الابتكارية بمسئولية فحص الاستثمارات في شركات صناديق التمويل من المستثمرين/ وتمويل مرحلة بداية رأس المال ورأس المال المُخاطر من خلال نظام الفحص والإدارة البيئية والاجتماعية وتقديم التقارير ذات الصلة إلى الشركة الأردنية لضمان القروض وفقاً لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية الخاص بالمشروع.

#### 2. صف أي آثار محتملة غير مباشرة و/أو طويلة الأجل تنتج عن الأنشطة المستقبلية المتوقعة في منطقة المشروع:

من المتوقع أن يمول المشروع في المقام الأول المؤسسات الصغيرة العاملة في مجال الخدمات أو التكنولوجيا التي سيكون لها مخاطر بيئية واجتماعية محدودة. ولا تتطوي أنشطة المشروع على أنشطة عقارية أو إنشائية (بناء المكاتب وشراء معدات ومواد البناء). ولكن، نظراً لأن الأنشطة الفرعية غير معروفة في هذه المرحلة، سوف يتم تقييم الآثار المحتملة غير المباشرة وطويلة الأجل، إن وجدت، خلال عملية الفحص، وسوف يتم اتخاذ التدابير المناسبة. ومن المتوقع أن يكون للاستثمارات في التكنولوجيا النظيفة (بما في ذلك الطاقة المتجددة) أثراً إيجابياً.

#### 3. صف أي بدائل للمشروع يمكن وضعها في الاعتبار للمساعدة في تجنب الآثار السلبية أو الحد منها.

سوف تساعد عملية فحص الأنشطة الفرعية الوسيط المالي، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها الجهة المستفيدة، على تحديد أي مخاطر محتملة بيئية أو اجتماعية وفحص الأنشطة الفرعية مرتفعة المخاطر. نظراً للتشابه الشديد بين سياسات



الضمانات الوقائية للبنك الدولي وسياسات تقييم الأثر البيئي الوطني الأردني، سوف يتم استخدام الضمانات الوقائية الخاصة بالبنك بدلاً من معايير أداء مؤسسة التمويل الدولية، التي وضعت في الاعتبار أيضاً.

#### 4. صف التدابير التي اتخذتها الجهة المقترضة لمواجهة المشكلات ذات الصلة بسياسة الضمانات الوقائية. قدم تقييم لقدرة الجهة المقترضة على تخطيط وتنفيذ التدابير الموصوفة.

ستكون وزارة التخطيط والتعاون الدولي هي الجهة المقترضة الموقعة على اتفاقية القرض المخصص لتنفيذ هذا المشروع. وسوف توقع الوزارة على اتفاقية منحة فرعية مع الشركة الأردنية لضمان القروض، وسوف تؤسس هذه الشركة مع البنك المركزي الأردني مرفق تمويلي يسمى "صندوق الشركات الناشئة الابتكارية" للعمل من خلال اتفاقيات المساهمين مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وسوف تتعاقد إدارة هذا الصندوق مع مدير من القطاع الخاص لتنفيذ جميع أنشطة الصندوق، بما في ذلك متابعة مدى الامتثال لسياسات الضمانات الوقائية وإعداد التقارير. ومن المتوقع أن يُعين الصندوق استشاريين للعمل كموظفين لشئون الاستثمارات يضطلعون بمسئولية فحص الطلبات المقدمة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك فحص سياسات الضمانات الوقائية. وسوف يعين الصندوق أيضاً استشاري لضمان امتثال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمبادئ التوجيهية البيئية والاجتماعية التي وضعها البنك الدولي ووزارة البيئة والمبادئ التوجيهية البيئية والاجتماعية التي وضعتها مجموعة البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القليلة التي تحدد أنها تسببت في أقل أثر بيئي. توجد الشروط المرجعية لهؤلاء الاستشاريين في دليل عمليات المشروع. وعلى الرغم من أن الشركة الأردنية لضمان القروض ليس لها خبرة أو إمكانية مباشرة سابقة في التعامل مع الضمانات الوقائية البيئية والاجتماعية الخاصة بالبنك الدولي، إلا أنها تتمتع بمعرفة قوية بالمسؤوليات التي يجب أن يلتزم بها قطاع الأعمال للامتثال لقوانين وزارتي البيئة والعمل بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وسوف تكون الشركة مسؤولة عن ضمان فحص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان أن عملية التمويل تتضمن أنظمة تتلاءم مع سياسات الضمانات الوقائية الخاصة بالبنك الدولي. ولتحقيق ذلك، وسوف تحظى الشركة بدعم استشاري الضمانات الوقائية المحلية الذي يساهم بشكل مباشر مع الفريق، فضلاً عن تقديمه دعم بناء القدرات لموظفي الاستثمار في الشركة الأردنية لضمان القروض.

#### 5. حدد أهم الجهات المعنية وصف آليات التشاور والإفصاح عن سياسات الضمانات الوقائية، مع التركيز على المتضررين المحتملين.

أهم الجهات المعنية هم مديري صناديق رأس المال المخاطر وصناديق تمويل المشروعات في مراحلها الأولى وصناديق التمويل من المستثمرين/ وتمويل مرحلة بداية رأس المال، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشاركة المستفيدة وموظفيها ومقدمي الدعم للنظام البيئي الأشمل. ومن بين الجهات المعنية الثانوية وزارة التخطيط والتعاون الدولي والبنك المركزي الأردني والشركة الأردنية لضمان القروض. وافقت الشركة على نشر الملخص التنفيذي لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية باللغتين الإنجليزية والعربية على موقعها على الإنترنت. ومن المتوقع أنه فور إنشاء صندوق الشركات الناشئة الابتكارية، سوف يتم نشر الملخصات التنفيذية لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية على موقع الصندوق. وسوف يتم توضيح مسؤوليات إطار الإدارة البيئية والاجتماعية لمديري صناديق رأس المال المخاطر وصناديق تمويل المشروعات في مراحلها الأولى وصناديق التمويل من المستثمرين/ وتمويل مرحلة بداية رأس المال ومقدمي الدعم للنظام البيئي الأشمل عند إصدار طلب تقديم المقترحات.

#### ب- متطلبات الإفصاح

#### التقييم البيئي/ المراجعة/ خطة الإدارة/ غير ذلك

تاريخ الاستلام بمعرفة البنك	تاريخ التقديم إلى مكتبة أنفو شوب	مشروعات الفئة "أ" تاريخ توزيع الملخص التنفيذي للتقييم البيئي على المديرين التنفيذيين
03 فبراير 2017	03 مايو 2017	

#### الإفصاح "داخل الدولة"

الأردن



26 أبريل 2017

التعليقات

ت- مؤشرات متابعة الامتثال على المستوى القطري (يتم ملئه بعد الانتهاء من صحيفة بيانات سياسات الضمانات الوقائية المتكاملة خلال اجتماع قرار المشروع).

سياسة عمليات البنك رقم 4.01 OP/BP/GP – التقييم البيئي

هل المشروع بحاجة إلى تقرير تقييم بيئي مستقل (بما في ذلك خطة الإدارة البيئية)؟

نعم

إذا كانت الإجابة "نعم"، فهل تقوم وحدة الإدارة الإقليمية أو مدير إدارة الممارسة بمراجعة تقرير التقييم البيئي واعتماده؟

نعم

هل تم إدراج تكلفة خطة الإدارة البيئية والمسئوليات ذات الصلة في القرض؟

نعم

سياسة البنك الدولي للإفصاح عن المعلومات

هل تم إرسال وثائق سياسات الضمانات الوقائية ذات الصلة إلى مكتبة البنك الدولي (الإنفو شوب)؟

نعم

هل تم الكشف عن الوثائق ذات الصلة داخل الدولة في مكان عام بصيغة ولغة مفهومة متاح للمجموعات المتضررة من المشروع والمنظمات غير الحكومية المحلية الإطلاع عليها؟

نعم

جميع سياسات الضمانات الوقائية

هل تم إعداد تقييم وموازنة ومسئوليات مؤسسية واضحة لتنفيذ التدابير ذات الصلة بسياسات الضمانات الوقائية؟

نعم

هل تم إدراج التكاليف ذات الصلة بتدابير سياسات الضمانات الوقائية في تكلفة المشروع؟

نعم

هل يتضمن نظام المتابعة والتقييم الخاص بالمشروع رصد آثار الضمانات الوقائية والتدابير ذات الصلة بسياسات هذه الضمانات؟

نعم

هل تم الاتفاق مع الجهة المقترضة على ترتيبات تنفيذ مرضية، وهل تم توضيح هذه الترتيبات في الوثائق القانونية للمشروع؟

نعم

جهة الاتصال

البنك الدولي

راندا عقيل



اقتصادي أول في القطاع المالي

الجهة المقترضة/ العميل/ المستلم

الحكومة الأردنية

ماهر الشيخ حسن

نائب المحافظ

البريد الإلكتروني: [mager.hasan@cbj.ov.jo](mailto:mager.hasan@cbj.ov.jo)

الجهات المنفذة

الشركة الأردنية لضمان القروض

محمد الجعفري

المدير العام

[mjafari@jlgc.com](mailto:mjafari@jlgc.com)

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ

البنك الدولي

1818 H Street, NW

واشنطن دي سي 20433

رقم الهاتف: 473-1000 (202)

موقع على الانترنت: <http://www.worldbank.org/projects>

اعتماد

رئيس فريق العمل:	راندا عقيل
------------------	------------

مصادق عليه من:

مستشار سياسات الضمانات الوقائية	نينتا نشي	9 مايو 2017
مدير القطاع/ المدير:	جين دينيس بيزمي	9 مايو 2017
المدير القطري:	كان ثان شانكار	9 مايو 2017